عدد كبير من ممثلي الأمة يستغربون تمرير القرار الذي سيتسبب بخسارة البلاد مبالغ طائلة

الضجة حول إلغاء غرامات المديونيات تتواصل .. والنواب بين معارض ومؤيد

كتب مصطفى كامل

ما بين موضح أقرب إلى التأييد ومعارض بشدة لموافقة اللجنة التشريعية على إلغاء غرامات التأخير للمديونيات الصعبة انقسم النواب إلى جبهتين.. مع الإشارة إلى أن الغالبية جاءت في معارضة القرار.

وأكد مقرر لجنة حماية الأموال العامة النائب سيف العازمي رفضه القاطع لاقتراح اسقاط المديونيات الصعبة الذي تم تداوله، موضحا أن هذا الأمر ما هو إلا اقتراح عرض على اللجنة التشريعية وهناك توجه نيابي كبير لرفضه.

وأضاف العازمي في تصريح صحافي لن نقبل بالإقتراح وسوف نتصدى له ولكل من يريد التصرف بالمال العام لمصالح شخصية، منوها إلى انه وبصفته مقررا للجنة حماية الأموال العامة سيقف ضد هذا الاقتراح ولن يسمح به.

وقال النائب محمد طنا إن ما حصل بالأمس من موافقة اللجنة التشريعية على إلغاء غرامات التأخير للمديونيات الصعبة وهي حق للدولة لا يجوز التنازل عنها .. فكيف يكون هذا الأمر بمباركة أعضاء مجلس الأمة ممثل الشعب الكويتي.

واضاف طنا فكان الأولى على اللجنة التشريعية النظر للقوانين التي تهم وتمس المواطن البسيط ومحاولة سن تشريعات ترفع الأعباء عن كاهله ، مع الغلاء الفاحش للأسعار وارتفاع الأراضي والإيجارات بوجود وزارة التجارة التي لا نستطيع حماية المواطن من الغلاء في كل شئ وكذلك وجود بعض المنتفذين ليس لهم هم في هذا البلد إلا المحافظة على مليارتهم وفوقيتهم والتفرقة بين أبناء الشعب الكويت وضرب الوحدة الوطنية .

وطالب طنا نواب الامة التصدي لهذا العبث بكل قوة داخل قاعة عبد الله السالم حفاظا واحتراما لقسمهم بالمحافظة على مصالح الشعب وأمواله .

من جانبه رد دشتي الهجمة على تعديلات قانون المديونيات دون فهم كامل وصحيح لها متسائلا هل من الشرع ان اركب على متعثر فائدة بقيمة 15 بالمئة سنويا ان تاخر عن السداد مشددا على ان هذا التعديلات من شانها ان تنهي اخذ هذا الربا الفاحش من المدانين المتعثرين .

واردف النائب دشتي في تصريح صحافي : من يقبل بتلك الفوائد الربوية الفاحشة على كاهل مدين متعثر امرنا الله بالصبر عليه لحين ميسرته.

واوضح النائب دشتي ان هذا الاقتراح بتعديل قانون المديونيات لن يكلف المال العام فلسا واحدا بل يعيد الحق لاصحابه من خلال تسيل الأصول وإعطاء حق الدولة وما زاد عن ذلك يعطي لصاحبه.

وأعرب النائب دشتي عن استغرابه من موقف بعض المتاسلمين حيال قانون يوقف الرّبا متسائلا هل هؤلاء لا يؤمنون بان المصدر الرئيسي للتشريع هي الشريعة الاسلامية وان العدالة والمساواة هي أساس القيم والمبادئ التي نؤمن فيها حيال التعامل مع جميع المواطنين .

وأكد النائب عبد الحميد دشتي ان مثل الاقتراح من شانه ان يوقف حلب هذه الأصول لصالح العصابات الموجودة في الهيئة العامة للاستثمار ولبعض المنتفذين من تحالف ابو أربعة زلم .

واوضح النائب دشتي في نهاية حديثه ان تلك التعديلات اقرت في المجلس المبطل الثاني لكن لابطال المجلس لم يصادق عليها ، وجاء دور ذلك الاقتراح على جدول اعمال اللجنة التشريعية الذي رأت انه يتماشي صحيح الشرع والدستور والقانون وللجنة المالية متابعة تفاصيله المالية.

واستغرب النائب حمود الحمدان خطوة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بموافقتها على تعديل قانون المديونيات الصعبة والذي مضى على اقراره اكثر من ٢٣ عاما مشددا على رفضة لهذا التعديل "الملغوم" .

وطالب الحمدان في تصريح صحفي مقدمي هذة التعديلات بالعدول عنها إستجابة للرفض النيابي حفاظا على اموال الدولة في ظل ما تمر به البلد من انخفاض لأسعار النفط متسائلا هل يعقل ان يعاد طرح هذة القضية بعد ربع قرن فهناك قيمة لأصول هذة المديونيات تم تقييمها في ذلك الوقت من الطبيعي أن قيمتها الان تختلف كليا وهو ما يخل بمبدأ العدالة بين من سدد ومن لم يسدد.

واوضح الحمدان هناك من يريد اشغال المجلس عن قضاياة الاساسية ،مشددا ان غالبية نواب المجلس يرفضون هذة التعديلات المخلة بالمبادئ الدستورية وسيتصدون لاي انحراف تشريعي على هذا الاساس .

ودعا الحمدان الحكومة بان تفصح عن موقفها من هذا التعديل "الملغوم" وان لا تتاخذ موقف رماديا ،مشيرا الى انه على ثقة كبير في رئيس واعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية برفض هذة التعديلات التي تكرس التمايز بمكافاة المتخلفين عن سداد مديونياتهم على حساب من إلتزم بالسداد وما ينتج عنه من ضياع لحقوق الدولة المالية وهو امر لن نقبل بمروره وسنتصدى له.

المجلس ما بين مؤيد ومعارض لالغاء غرامات المديونيات (صورة أرشيفية)

سيف العازمي

عبدالحميد دشتي

حمود الحمدان

محمد طنا

سيف العازمي: بصفتي مقرراً للجنة حماية الأموال العامة سوف أقف ضد هذا الاقتراح ولن أسمح به

طنا: نستغرب موافقة اللجنة التشريعية على إلغاء غرامات التأخير وهي حق للدولة لا يجوز التنازل عنها

دشتي: الاقتراح بتعديل قانون المديونيات لن يكلف المال العام فلساً واحداً بل يعيد الحق لأصحابه

الحمدان: هناك قيمة لأصول المديونيات .. ومن الطبيعي أن تختلف كليا لذا لابد من السداد

استعرض حجم الفساد المنتشر في الجامعة بدءًا من أعضاء هيئة التدريس ومروراً بالتخطيط

الجيران يستبق جلسة 10 مارس بوضع ما أثاره أمين عام جامعة الكويت أمام وزير التربية

أبدى النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران أمتعاضه الشديد حول ما طرحه أمين عام جامعة الكويت في ندوة (تحديات الإدارة الحكومية : حالة جامعة الكويت " والتي نظمها قسم الإدارة العامة بكلية العلوم الإدارية يوم الأربعاء 3/4 ونشرت في جريدة القبس في العدد 14999 ، حيث استعرض أمين عام جامعة الكويت حجم الفساد المنتشر في الجامعة وهي أعلى صرح أكاديمي في الكويت بدءًا من أعضاء هيئة التدريس ؟ ومرورا بالتخطيط الاستراتيجي ؟ وانظمة الرقابة المالية والإدارية ؟ وعزوف قدماء الموظفين عن التقاعد وغياب صف قيادي ثاني من الموظفين ورغبة الكثير في التجديد لكبار السن من المستشارين الوافدين ؟ مع تغييب دور البديل الوطني المختص ! مع الإشارة إلى اختلاف رتب ومسمّى شهادات الثانوية العامة تبعا لاختلاف الثانويات ودرجات تحديد الاختبارات فيها مع عدم وجود رصيد معرفي للخريج يتلاءم ودرجة الامتياز الحاصل عليها ؟ تساءل النائب إذا كان كل هذه الذاعيات تحصل في الجامعة فماذا نقول عن المرافق والأجهزة التعليمية الأخرى ؟ وأمام هذا الواقع المأساوي لجامعة الكويت لا نملك إلا أن نضع هذه الأسئلة على الطاولة أمام معالي وزير التربية لسماع ما تم اتخاذه من إجراءات تحديدا مع جامعة الكويت فيم أثاره الأمين العام للجامعة ، وهذه الأسئلة مستحقه اليوم في سبيل البدء بإصلاح منظومة التعليم ، وخاصة إذا علمنا أن جامعة الكويت مليئة بالقيادات العلمية المتخصصة والخبرات الأكاديمية المتراكمة الأمر الذي يسهّل تسارع وتيرة الإصلاح والتطوير وتفعيل الحوكمة والسؤال الآن :ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة التحديات التالية التي تواجه جامعة الكويت ؟

أولا : في مجال البحث العلمي والتي منها :

– عدم وجود حوافز لأعضاء هيئة التدريس لاختيار موضوعات بحثية تلبي حاجة المجتمع وتتعلق ببرامج التنمية ؟

– عدم وجود ربط بين نظام الترقيات للأساتذة والدعم المالي المقدم لأغراض البحث فما هي الإجراءات لتلافي هذه السلبية ؟

ثانيا : تنمية المجال الأكاديمي وتشمل :

– صعوبات استقطاب نوعيات مميزة من الأساتذة ؟

– تعثر محاولات دعم الدراسات العليا ؟

– غياب إدارة التدقيق الداخلي ؟

رابعا : مجال الخدمات الاستشارية وتشمل :

– عدم التزام المكاتب الاستشارية في الجامعة بتطبيق اللوائح المالية والإدارية المنظمة لأعمالها ؟

– عدم تحقيق هذه المراكز لإيرادات تغطي تكاليفها ؟

– ضعف الفائدة التي تحققها الجامعة من هذه المراكز ؟

خامساً : مجال التنمية الإدارية وتشمل :

– عزوف قدماء الموظفين عن التقاعد؟ رغم إقرار قانون القياديين ؟

– بطء عملية الارتقاء الوظيفي وغياب صف قيادي ثاني من الموظفين؟

– الميل إلى التجديد لكبار السن من المستشارين الوافدين ؟

عدم وجود دوافع لتدريب بدائل وطنية لهم وذلك استدرارا للوﻻء السابق في العهد القديم ؟

سادساً : في المجال الطلابي :

– اختلاف انواع ومدارس الثانويات العامة ودرجة تحديد الاختبارات فيها؟

– عدم انسجام الرصيد المعرفي للخريج مع الدرجات التي حصل عليها ؟

– ضعف حوافز الاجتهاد والتميز عند الطلبة؟

– ضعف الأنشطة الطلابية غير الأكاديمية؟

وتمنى النائب من معالي الوزير على الأقل مكاتبة الجهات المعنية في الجامعة للإجابة على هذه الأسئلة .

وفي الختام شكر النائب الجيران أمين عام الجامعة على هذه الشفافية والوضوح متأملا في الوقت نفسه من أمين الجامعة الاستمرار بهذا النهج الموضوعي في وضع الأمور بمكانها الصحيح بعيدا عن المزايدات السياسية أو المشاحنات الطائفية لأجل رفعة الجامعة وانعتاقها من ركام تداعيات التاريخ القديم الذي ران عليها وإعاقة مسيرتها وتطويرها ولحاقها في مصاف الجامعات الكبرى.

عبدالرحمن الجيران

الجامعة أعلى صرح أكاديمي فإذا كان هذا حجم الفساد فيه فماذا نقول عن الباقي ؟

عاشور : قانون حماية الطفل من الإنجازات المهمة التي تصب في مصلحته وتضمن حقوقه

ناقشت لجنة شؤون المرأة والاسرة البرلمانية في اجتماعها بمجلس الامة امس التعديلات المقدمة على الاقتراح بقانون بشان حماية الطفل صالح عاشور في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة ستوصي بالموافقة على قانون حماية الطفل بعد إجراء عدة تعديلات عليه وإلغاء بعض المواد بالتوافق مع الجهات ذات الصلة.

صالح عاشور

واضاف عاشور ان اللجنة سترفع تقريرها بشان قانون حماية الطفل لمجلس الامة ليدرج على جدول اعماله في الجلسة المقبلة معربا عن امله في مناقشته والتصويت عليه.

وذكر ان هذا القانون يعد من الانجازات المهمة التي تصب في مصلحة الطفل ويضمن حقوقه مشيرا الى ان القانون يعد ترجمة للاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل.